

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/EM.1/L.1
19 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بتعزيز قدرات البلدان النامية
وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات:
الخدمات الصحية

جنيف، ١٦-١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال

التجارة الدولية في الخدمات الصحية: الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والفرص المتاحة لها

الاستنتاجات المتفق عليها*

١- بحث اجتماع الخبراء الحالة في قطاع الخدمات الصحية بغية تعيين الفرص والصعوبات التي تواجه البلدان النامية في مجال تعزيز قدرتها على التوريد وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات. فتوسيع التجارة في الخدمات الصحية يمكن أن يتيح فرصاً تصديرية جديدة للبلدان النامية، ويشجع على زيادة الكفاءة، ويفعل الكثير لتعزيز قدرات جميع البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية، على تحقيق هدف ضمان رعاية صحية مناسبة لسكانها. وسلّم الخبراء بأن موضوع هذا الاجتماع لا يشكل إلا جانباً واحداً من جوانب القطاع، وأن تناول الخدمات الصحية، في هذا السياق أو في أي سياق آخر، لا يمكن فصله عن الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية. كما جرى التسليم بالاختلافات الكبيرة فيما بين البلدان فيما يتعلق بقطاع الصحة.

* اعتمدها اجتماع الخبراء في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢- وكما يحدث في حالة قطاعات خدمات أخرى كثيرة، فإن قطاع الخدمات الصحية في العالم آخذ في التحول بفعل تأثير العولمة والتقدم التكنولوجي. ونتيجة لذلك، ظهرت مجموعة جديدة كاملة من التحديات والفرص، وهي مجموعة يتعين أن يواجهها واضعو السياسة العامة والفعاليات الخاصة على السواء. ويعتقد الخبراء أن هذه التحديات والفرص يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها بشأن التجارة في الخدمات بوجه عام، وبشأن هذا القطاع بوجه خاص. وقد قام بعض البلدان فعلاً بوضع استراتيجيات تصدير فعالة ينبغي دراستها أيضاً. ومع ذلك، لوحظ أنه توجد حواجز هامة أمام التجارة الدولية في الخدمات الصحية. وجرى التسليم بأن حركة الأشخاص، كمستهلكين وكموردي خدمات على السواء، تتسم بأهمية خاصة في هذا القطاع. وسلط الخبراء الأضواء على الأهمية التي يتسم بها في هذا الصدد، في جملة أمور، متطلبات الجنسية والاقامة، والترخيص، والاعتراف بالمؤهلات، والسياسات الوطنية لتمويل الصحة، وقابلية التأمين الصحي للنقل. كما استرعى الانتباه إلى الأهمية المتزايدة للتجارة العابرة للحدود، وللوجود التجاري في توريد الخدمات الصحية. وجرى التشديد أيضاً على الحاجة إلى إيجاد حلول لمشكلة قديمة العهد هي نزوح الأدمغة، وكذلك على الحاجة إلى التطبيق المناسب للقواعد والمعايير.

٣- وأوصي بتحسين بيانات قطاع الخدمات الصحية بشأن تدفقات التجارة وحجم السوق وتكوينها بغية إعداد دراسات عن الوضع في هذا القطاع، مع أخذ خبرات البلدان المختلفة في الاعتبار. كما أُشير إلى أن هذه التحسينات يمكن أن تكون ذات قيمة بالنسبة إلى الدراسات الخاصة بقطاعات خدمات أخرى. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولمنظمة الصحة العالمية أن يتعاونوا، على الصعيدين العالمي والاقليمي في إجراء دراسات مشتركة بشأن القضايا ذات الصلة، مثل الحد المشترك بين الانصاف والمسائل الاجتماعية والتجارية المتصلة بالخدمات الصحية، وبحث إمكانية نشر المعلومات عن طريق إنشاء خدمة حاسوب مرجعي عالمي للمعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية على شبكة الإنترنت. وأوصي أيضاً بالاستغلال الكامل للفرص التي يتيحها الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، والاتفاقات الاقليمية. وأكد الخبراء أيضاً على أهمية التعاون التقني في تعزيز قدرات البلدان النامية في قطاع الخدمات الصحية. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب في أي عمل يُصطلح به للحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٤- وأعرب الخبراء عن تقديرهم للمنهجية التي وُضعت في وثيقة المعلومات الأساسية، وللنهج الذي اعتمد في الاجتماع، وبوجه خاص للفرصة التي اتاحت لتبادل الرأي بين الخبراء في مجال الصحة والخبراء في مجال التجارة وهو ما سمح ببحث مسألة التفاعل بين العوامل الاجتماعية والتجارية. وفي سياق هذه التجربة، أوصي الخبراء بأن اجتماعات الخبراء المقبلة يمكن أن تبحث الفرص التي تتيحها أوجه التقدم في تكنولوجيات المعلومات والأساليب التجارية الجديدة من أجل تحقيق توسع في التجارة في قطاعات الخدمات، مع أخذ البعد الانمائي في الاعتبار.
